مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

دور وزارة الصناعة العراقية في تطوير المعامل الصناعية (1967-1968) دراسة تاريخية وثائقية

م.م. حسين محمود خصاف
جامعة بغداد / كلية التربية للبنات
hussein.m@cis.uobaghdad.edu.iq
07713986914

مستخلص البحث:

يتناول هذا البحث دور وزارة الصناعة العراقية في تطوير المعامل الصناعية خلال الفترة (1967–1968)، وهي مرحلة شهدت اهتماماً متزايداً من لدن الدولة بتعزيز القطاع الصناعي بوصفه أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، وهذا البحث دراسة تاريخية وثائقية اعتمدت على ما توافر لدي من وثائق لوزارة الصناعة تخص موضوع تأسيس وتطوير الشركات والمعامل الصناعية للأعوام (1967-1968)، وهي جميعها لم ترَ النور من قبل فعلى الرغم من دراسة الواقع الصناعي في العراق، الا ان هناك ما تبقى من خفايا مهمة في هذا الحقل من الدراسات التاريخية لم تحظ لحد الان بنصيبها من البحث والتحليل وفق قواعد منهج البحث التاريخي، وان الوثائق الموجودة في البحث هي كتب رسمية عبارة عن مخاطبات وقرارات حول تأسيس بعض الشركات والمعامل الصناعية وتعديل ادارة البعض الاخر، ويهدف البحث الى تتبع الدور التاريخي التي قامت به وزارة الصناعة للنهوض بواقع المشاريع الصناعية في العراق بتفاصيل اخذت من وثائق وزارة الصناعة لم تعرض سابقا ودونت في البحث بشكل حيادي، ومن خلال تحليل وعرض وثائق وزارة الصناعة للأعوام (1967-1968) يمكن تحديد دور وزارة الصناعة في تأسيس وتطوير الشركات والمعامل الصناعية.

الكلمات المفتاحية : وثائق ، وزارة الصناعة، الشركات، المعامل، مجلس الوزراء.

المقدمة :

كان القطاع الصناعي وبالأخص الشركات والمعامل في العراق يعاني من تدهور واضح وتدني في الانتاجية، حيث لعبت المشاريع الصناعية اهمية كبيرة في زيادة الناتج المحلي، ومن هذا المنطلق ركزت وثائق وزارة الصناعة عليها وعليه وقع اختيارنا على البحث الموسوم **"دور وزارة الصناعة في تطوير الشركات والمعامل الصناعية (1967-1968) دراسة تاريخية وثائقية"**.

حدد الاطار الزمني لموضوع البحث خلال المدة (1967-1968) كنموذج لأهمية الوثائق للدارسين والباحثين في التاريخ، اذ شهدت المدة المذكورة اهتماماً كبيراً من لدن وزارة الصناعة العراقية بتأسيس الشركات والمعامل وتطويرها، وعني البحث بعرض وثائق وزارة الصناعة وهي اجراءات عديدة قامت بها الوزارة، وذلك من اجل اصلاح وتطوير ادارة الشركات والمعامل الصناعية من خلال إصدارها عددا من القرارات والقوانين التي تخدم الصناعة في العراق.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

اهمية الدراسة : تأتي اهمية الدراسة بحسب علم الباحث ان هذه الدراسة هي الوحيدة التي تسلط الضوء على دور وزارة الصناعة في تطوير الشركات والمعامل الصناعية خلال الفترة (1967-1968) دراسة تاريخية وثائقية.

هدف الدراسة : ان الهدف من هذهِ الدراسة هو ابراز دور وزارة الصناعة في تطوير الشركات والمعامل الصناعية (1967-1968) دراسة تاريخية وثائقية.

منهج الدراسة : اعتمد الباحث على المنهج الوصفي السردي في سرد الاحداث التاريخية من خلال جمع المادة العلمية الموجودة في وثائق وزارة الصناعة ووصفها بطريقة علمية.

فرضية الدراسة :

انطلقت فرضية الدراسة في ضوء صياغة الاسئلة الاتية :

1- ما السياسة التي اتبعتها وزارة الصناعة العراقية في النهوض بواقع الشركات والمعامل الصناعية ؟

2-هل لمجلس الوزراء دور في توجيه ودعم وزارة الصناعة للنهوض بواقع الشركات والمعامل الصناعية ؟

3-ما موقف الشركات والمعامل من الاجراءات الادارية التي قامت بها وزارة الصناعة ؟

هيكلية الدراسة : تضمن البحث مقدمة وخاتمة ومحورين، فضلاً عن قائمة المصادر فحمل المحور الاول عنوان **(دور وزارة الصناعة في إنشاء الشركات والمعامل الصناعية في العراق 1967-1968)**، احتوى هذا المحور على تفاصيل دقيقة حسب وثائق وزارة الصناعة عن دور الوزارة المذكورة في تأسيس الشركات والمعامل الصناعية والحاق بعض المشاريع الصناعية الى ادارتها فضلا عن استكمال بعض المشاريع المتلكئة.

اما المحور الثاني فجاء بعنوان **(إسهامات وزارة الصناعة في تطوير الشركات والمصانع في العراق 1967-1968)**، جاء في هذا المحور إسهامات وزارة الصناعة في تسيير امور المعامل والشركات الصناعية فذكرت في وثائقها القرارات التي قامت بها الوزارة من تغيير ادارة بعض المعامل واعفاء البعض من المشاريع الصناعية من الرسوم الكمركية ، فضلا عن تصريف منتجات عدد من المصانع .

المحور الاول : دور وزارة الصناعة في إنشاء الشركات والمعامل الصناعية في العراق (1968-1967)

لعبت الشركات والمعامل الصناعية دورا هاما في تنمية القطاع الاقتصادي في العراق حيث استطاعت الشركة او المعمل جمع الاموال اللازمة لممارسة كل النشاطات الصناعية فاتبعت الحكومة العراقية سياسات صناعية تشجيعية، خلال فترة العشرينيات من القرن العشرين وخاصة القانون رقم (14) لسنة 1929[1]، فقد تأسست بعض المشاريع الصناعية الجديدة وتوسعت

[1] **قانون رقم (14) لسنة 1929: هو أحد القوانين التي أصدرتها الحكومة العراقية لتنظيم ودعم القطاع الصناعي الناشئ، حيث هدف إلى تشجيع إقامة المشاريع الصناعية من خلال تقديم تسهيلات مثل الإعفاءات الجمركية على استيراد المكائن والمواد الأولية، ومنح امتيازات للمستثمرين الصناعيين، بما يسهم في تنمية**

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

القائمة منها لتلبية الطلب المتزايد على السلع والمنتجات الصناعية، وبالأخص خلال سنوات الحرب العالمية الثانية(حسن، 1970، ص140) ، فكان المشاريع الصناعية خلال العشرينات من القرن العشرين تنحصر في صناعات حلج الأقطان والطابوق والنسيج وتعبئة التمور والسكاير وبعض الصناعات الحرفية التقليدية الاخرى، أخذت المشاريع الصناعية الوطنية تتوسع بشكل ملموس خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين ، حيث ارتفع عدد المشاريع الصناعية المستفيدة من قانون تشجيع المشاريع الصناعية لعام 1929 من ثمانية مشاريع عام 1929 إلى تسعة وخمسين مشروعاً في عام 1937، ثم ارتفع الى ستة وتسعين مشروعاً في عام 1945، وبذلك أصبحت المشاريع الصناعية في منتصف الأربعينات تغطي عدداً كبيراً من الفروع الصناعية أهمها مشاريع الغزل والنسيج وعددها ثمانية ومصانع الصابون ستة وحلج الأقطان اربعة ومعامل الدباغة اربعة ومعامل الأحذية الجلدية ثلاثة والمشروبات الكحولية والبيرة خمسة والسكائر ثمانية وغيرها من المشاريع الأخرى كالسمنت والكاشي والمرمر والجبس والألبان وغيرها من الصناعات الاستهلاكية (لانكلي، 1963، ص58-59)
(الدوري، 1985، ص 212-215).

بحلول عقد الخمسينات وضعت الحكومة العراقية البرامج الخاصة بالمشاريع الصناعية فقد صدرت للمدة (1951-1958) عددا من المشاريع الصناعية، وهي المشاريع التي تم اقتراحها في تقريري (أرثر دي لتل) و(جي جي وايت) (*) وهي :

1- مصفى القير في القيارة (ستون ألف طن في السنة).
2- معمل النسيج القطني في الموصل (عشرون مليون متر في السنة).
3- معمل السمنت في سرجنار- السليمانية (ثلاثمائة وخمسون طن في اليوم).
4- معمل السمنت في حمام العليل - الموصل(ثلاثمائة وخمسون طن في اليوم).
5- مصفى السكر في الموصل (خمسة وثلاثين ألف طن في السنة).
6- برنامج المسح المعدني والتحري الجيولوجي.
7- محطة كهرباء حرارية في دبس - كركوك (ستين ميكا واط).
8- محطة كهرباء حرارية في بغداد (ثمانين ميكا واط).
9- محطة كهرباء حرارية في النجيبية - البصرة (خمسة واربعين ميكا واط).
10- شبكات التوزيع ذات الضغط العالي (مائة واثنان وثلاثين ألف كي في آي).

الصناعة المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد للمزيد ينظر الى : خضير عباس حمزة، تطور الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 94–96.

(*)تقريري (أرثر دي لتل) و(جي جي وايت): هيمن الدراسات الاستشارية الفنية التي أُعدّت لصالح الحكومة العراقية في مجال التخطيط الصناعي خلال منتصف القرن العشرين، وقد تناولت تقييم واقع الصناعة في العراق واقتراح سبل تطويرها من خلال التوسع في إنشاء المعامل والشركات الصناعية وتحسين الكفاءة الإنتاجية، إضافة إلى التركيز على استغلال الموارد المحلية وتطوير البنية التحتية الصناعية. للمزيد ينظر الى :

G. G. White, Industrial Development Study for Iraq, London, 1958, p.34-42.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

11- مشاريع استخدام الذرة للأغراض السلمية (جريدة الوقائع العراقية، العدد 3813، 28 حزيران 1956).

وفي عام 1959 تأسست وزارة الصناعة(*) فكان من أبرز أدوارها العمل على تأسيس الشركات الصناعية الحكومية التي تتولى إدارة المصانع والمعامل المتنوعة، وكان هدف تلك الشركات تنظيم العمل الصناعي وإدارته بشكل أكثر كفاءة، بالإضافة الى توحيد الجهود الحكومية في تطوير الإنتاج الصناعي، وقد شملت تلك الشركات مجالات صناعية متعددة مثل (الصناعات الغذائية والنسيجية والإنشائية والكيميائية)، إذ سعت وزارة الصناعة إلى إنشاء صناعات قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية وتوفير المنتجات الأساسية للمواطنين، كما عملت وزارة الصناعة على إنشاء معامل صناعية جديدة تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المحلية، وهنا شجعت الحكومة إقامة الصناعات التي تستفيد من الموارد الطبيعية المتوفرة في العراق مثل (الصناعات الغذائية) المرتبطة بالإنتاج الزراعي، و(صناعة مواد البناء) التي تعتمد على المواد الخام المحلية، وقد ساعد هذا التوجه على تقليل الاعتماد على الاستيراد وتوفير المنتجات الصناعية بأسعار مناسبة في السوق المحلية(الحسني، 1988، ص263) (الدرة، 1968، ص45)

. بدأت وزارة الصناعة منذ مطلع الستينيات من القرن العشرين بوضع خطط وبرامج تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي وتوسيعه، وكان من أبرز مهامها تأسيس الشركات الصناعية الحكومية التي تتولى إدارة وتشغيل المصانع والمعامل المتنوعة، وعملت الوزارة على وضع خطط صناعية تستهدف تطوير الصناعات التحويلية والاستهلاكية، مثل (الصناعات النسيجية والغذائية والإنشائية)، فضلا عن (الصناعات الكيمياوية الخفيفة)، وقد قامت بتأسيس عدد من الشركات الحكومية والمعامل الإنتاجية التي هدفت إلى توفير السلع الأساسية للسوق المحلية وتقليل الحاجة إلى استيرادها من الخارج (حسن، 1965، ص214) (حافظ، 1978، ص 88-90)، كذلك شجعت الوزارة على إقامة المصانع في المدن الصناعية المختلفة، الأمر الذي ساعد على توزيع النشاط الصناعي جغرافياً وعدم اقتصاره في العاصمة بغداد فقط(حمزة، 2002، ص 121)، كما قامت الوزارة باستقدام الخبرات الفنية الأجنبية وتوقيع اتفاقيات تعاون مع بعض الدول الصناعية من اجل نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى العراق، وقد أسهم هذا التعاون في تدريب الكوادر المحلية وتأهيلها لإدارة المصانع وتشغيلها، ادى ذلك الى بناء قاعدة صناعية وطنية قادرة على الاستمرار والتوسع(الدرة، 1968، ص45).

(*)وزارة الصناعة: تأسست عام 1959 في إطار إعادة تنظيم الجهاز الإداري والاقتصادي للدولة بعد التحولات السياسية في أواخر الخمسينيات، بهدف فصل النشاط الصناعي عن الهياكل الإدارية العامة ومنحه إطاراً مؤسساتياً متخصصاً يتولى قيادة وتخطيط وتطوير القطاع الصناعي، وقد جاءت نشأتها لتعكس توجه الدولة نحو تعزيز دور القطاع العام في الاقتصاد، من خلال الإشراف على الشركات والمعامل الصناعية الحكومية، ووضع الخطط الإنتاجية، وتنظيم الاستثمار الصناعي، ودعم الصناعات الوطنية بما يحقق التنمية الاقتصادية ويقلل من الاعتماد على الاستيراد. للمزيد ينظر الى: خضير عباس حمزة، المصدر السابق، ص 110-112؛ علي حافظ، تطور الصناعة في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1978.، ص 85-87.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

وخلال السنوات (1967-1968) وضعت وزارة الصناعة البرامج الخاصة بإنشاء العديد من المشاريع الصناعية الجديدة أهمها :

1- إنشاء مصنع للأدوية في سامراء لإنتاج المستحضرات الطبية محلي.
2- إنشاء مصنع للزجاج في الرمادي للاستفادة من المواد الأولية المحلية مثل الرمل والسيليكا.
3- إنشاء مصنع للمعدات الكهربائية في بغداد في جانب الرصافة لإنتاج المعدات والأجهزة الكهربائية الضرورية لمشاريع الإعمار والتنمية.
4- إنشاء مصنع للتعليب في كربلاء لخدمة القطاع الزراعي عبر تصنيع وتعليب المنتجات الغذائية.
5- إنشاء معمل استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي.
6- إنشاء معمل صنع النضائد.
7- إنشاء مؤسسة عامة للزراعة والحاق الشركة العامة للدواجن بها.
8- إنشاء مصانع في لوائي السليمانية واربيل.

اصدرت وزارة الصناعة خلال فترة الدراسة عدة قوانين تخص الجانب الصناعي(الحبيب، 1969، ص279-280)، فقد رسخت فيها كافة امكانياتها لتأسيس الشركات والمعامل فأصدرت قرارا بإنشاء مشاريع الصناعات البتروكيميائية والصودا الكاوية فجاء في احدى وثائقها "**... شكلت لجنة بموجب القرار الوزاري المرقم 2/42 المؤرخ في 1967/1/1 لغرض مناقشة الدراسات الخاصة بالصناعات البتروكيميائية المقدمة من قبل شركة سي .اف. براون وتقديم التوصيات اللازمة وقامت بتوصية اللجنة بعدم المضي بتنفيذ مشاريع الصناعات البتروكيميائية والصودا الكاوية بالأسس المقدمة بتقرير الاستشاري...**" (وثائق وزارة الصناعة، العدد 11048/19/6، في 21 ايلول 1967)، وفي نفس السياق أصدرت وزارة الصناعة قرار بأنشاء معمل استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي فأكدت على قيام مديرية التصميم والانشاء الصناعي بالإشراف على انشاء المعمل وملحقاته من شبكة تجميع الغاز من حقول النفط ومحطة اسالة وضخ الماء من نهر الزاب وايصال الكهرباء والسكة الحديد وبالفعل تم انشاء 80% من اعمال الانشاء، ولم تكتفي وزارة الصناعة بذلك بل اصدرت قراره المرقم (4) بتاريخ 1967/2/6 جاء فيه تشكيل شركة عامة مستقلة تكون مهمتها ادارة وتشغيل معمل استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي وتخويل وزارة الصناعة صلاحيات اتخاذ الاجراءات المقتضية لتنفيذ ذلك ومنحها صلاحية تسليف الشركة راس المال التشغيل الي قرره المجلس لهذا المشروع وبخصوص ادارة المعمل قامت وزارة الصناعة بتدريب سبعة من المهندسين العراقيين خارج العراق(وثائق وزارة الصناعة، العدد س/247/30، في 2 اب 1967).

وفي الاول من تشرين الثاني 1967 اصدرت وزارة الصناعة قرارا بإنشاء معمل صنع النضائد بعد استحصال موافقة ديوان مجلس الوزراء بناء على كتاب وزارة الدفاع المرقم (979) المؤرخ في 1967/10/26 المطالب بإنشاء المعمل المذكور، فتقرر اعطاء تشكيل المعمل الى مصلحة نقل الركاب العامة بوزارة البلديات والاشغال(وثائق وزارة الصناعة، العدد س/420/9، في 1 تشرين الثاني 1967) للأسباب التالية :

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

1- ليس هناك ما يمنع قيام مصلحة نقل الركاب بتأسيس المعمل وان قانونها يسمح لها بالقيام بمثل هذه الاعمال ذات العلاقة بأعمالها.
2- مرونة تصريف انتاج المعمل للإنتاج او أي جهة اخرى اكثر من تأسيسه في وزارة الدفاع.
3- ولان قيام المصلحة بهذا المشروع يوفر لها واردات تتمكن المصلحة عن طريقها من معالجة مشاكلها المالية وفق مبدأ القيام بالمشاريع الانتاجية اللامركزية (وثائق وزارة الصناعة، العدد 9707، في 16 تشرين الثاني 1967).

وفي الثالث عشر من تشرين الثاني 1967 اصدرت وزارة الصناعة قرارا بإعلان مناقصة انشاء مشروع النسيج الصوفي في الناصرية على الشركات، وقررت بيع الاوراق المناقصة وقبول العطاءات التي تقدم من قبل الشركات حيث جاءت في احد وثائقها **"...لا مانع من بيع اوراق المناقصة الى اية جهة كانت يضمنها الشركات من الدول اقتصاديا وكذلك قبول عطاءات الشركات الاجنبية للدول المقاطعة اقتصاديا..."** (وثائق وزارة الصناعة، العدد 9537، في 13 تشرين الثاني 1967)، وفي الثامن والعشرين من شهر كانون الاول 1967 قدمت وزارة الصناعة عن طريق كتاب الشركة العامة للدواجن[*] المرقم (471) والمؤرخ في 1967/12/16 طلبا الى رئيس ديوان مجلس الوزراء بإنشاء مؤسسة عامة للزراعة والحاق الشركة العامة للدواجن بها من اجل زيادة انتاج الشركة بعد ظهور ازمة في البلاد بشحة لحوم الدجاج والبيض(وثائق وزارة الصناعة، العدد 571/33، في 18 كانون الاول 1967).

وحول موضوع الحاق انشاء الشركات والمعامل بوزارة الصناعة اصدرت الوزارة المذكورة في الثاني عشر من تشرين الثاني 1967 قرارا بالحاق انشاء مشروع الكبريت والغاز في كركوك بالمؤسسة العامة للصناعة بعد موافقة مجلس الوزراء، فجاء نص القرار في وثيقة وزارة الصناعة **"...اصدر قرار بالحاق مشروع الكبريت والغاز في كركوك بالمؤسسة العامة للصناعة بعد ان عرضت على ديوان التدوين القانوني فأجرى عليها التعديلات التدوينية المقتضاة وفق ما جاء بكتاب وزارة العدل المرقم ل 9/140 والمؤرخ في 1967/7/29..."**(وثائق وزارة الصناعة، العدد 11943/12/6، في 12 تشرين الثاني 1967)، وفي السياق نفسه اصدرت الوزارة المذكورة في الثالث عشر من تشرين الثاني 1967 قرارا بإلحاق انشاء مشروع صناعة الادوية في سامراء بالمؤسسة العامة للصناعة بعد موافقة مجلس الوزراء، فقد جاء نص القرار في احدى وثائقها **"...اصدر قرار بالحاق مشروع صناعة الادوية في سامراء بالمؤسسة العامة للصناعة بعد ان عرضت على ديوان التدوين القانوني فأجرى عليها التعديلات التدوينية المقتضاة وفق ما جاء بكتاب وزارة العدل المرقم ل 9/140 والمؤرخ في 1967/7/29..."**(وثائق وزارة الصناعة، العدد 11943/12/6، في 12 تشرين الثاني 1967).

---

[*] الشركة العامة للدواجن : تكونت الشركة في اوائل صيف 1965 وباشرت اعمالها في العاشر من تموز من نفس السنة لانتاج لحم الدواجن والبيض بكلفة (3,500,000) دينارا وكان اقتراح تاسيس الشركة هو نتيجة لظهور ازمة في كميات البيض واللحم للمزيد ينظر الى : د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، الشركة العامة للدواجن، العدد س/471، في 16 كانون الاول 1967 .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

اما حول موضوع المعامل المتلكئة فقد بذلت وزارة الصناعة اقصى جهودها لإكمال تلك المعامل ففي الثامن عشر من ايلول 1967 اصدرت قرارا بالبدء بالمرحلة الثانية لمعمل الزجاج في الرمادي بعد موافقة مجلس الوزراء، فأكدت في احد وثائقها **"...ان مديرية المباني الصناعية العامة طالبت بإحالة قسم من اعمال المرحلة الثانية الى مقاول المرحلة الاولى لكن لم تحصل الموافقة مما سبب تلكها مع العلم ان المقاول اكد بإمكانه اكمال المرحلة الثانية بثلاثة اشهر..."**، وعليه طالبت وزارة الصناعة من مجلس الوزراء اعطاها مسؤولية اكمال المعمل..."(وثائق وزارة الصناعة، العدد 9907/9/42، في 18 ايلول 1967)، وفي سياق تأخير انشاء المعامل قدمت وزارة الصناعة طلبا الى ديوان مجلس الوزراء للنظر بقضية اعتراض معمل شركة الفرات التجارية في الموصل فقد حصل المعمل على اجازة التأسيس المرقمة 1137 والمؤرخ في 1964/1/30 لإنتاج العيدان الخشبية لكن الغيت الاجازة بقرار لجنة التنمية الصناعية المرقم 50 في الجلسة 303 المنعقدة بتاريخ 1967/3/27 لعدم اكمال المشروع قيمة المكائن الى الحد القانوني بعد مرور ثلاث سنوات عمل؛ فأصدرت وزارة الصناعة قرارها المرقم 15 في الجلسة 317 المنعقدة في 1967/7/9 بعرض الموضوع مجددا على لجنة التنمية الصناعية من اجل منح اجازة جديدة لإكمال معمل شركة الفرات التجارية في الموصل..."(وثائق وزارة الصناعة، العدد 7992/26/40، في 12 اب 1967).

طرحت الحكومة العراقية عام 1968 ابعادا جديدة للتنمية الاقتصادية يوحي الى ان النظام الاقتصادي العراقي يهدف الى زيادة المشاريع الصناعية لتحسين استغلال الموارد الاقتصادية وصولا الى هدفي الكفاية في الانتاج والعدالة في التوزيع بما يتطلب ذلك من دعم اجهزة التخطيط لتمكينها من اداء مهامها التخطيطية ودعم اجهزة التنفيذ(كجة جي ، 2002، ص172)، ففي السابع والعشرين من كانون الثاني 1968 قدمت وزارة الصناعة طلبا الى رئاسة ديوان مجلس الوزراء لتأسيس مصانع في لوائي السليمانية واربيل فقد جاء في احدى وثائقها

"اشارة الى كتابكم المرقم 149 المؤرخ في 1968/1/9 نود ان نبين لكم ما يلي : نتيجة للدراسات التي قامت بها الاجهزة المختصة في هذه الوزارة والوزارة الاخرى المعنية للتقرير المقدم من قبل اللجنة الخاصة بإمكانية تأسيس مصانع في لوائي السليمانية واربيل تعين لنا في الامكان بتنفيذ التوصيات فتم الاتفاق على انشاء معمل السكر في السليمانية ومعمل الغزل التدريبي في السليمانية وربطة بالمؤسسة العامة للصناعة وتم تزويد وزارة شؤون الشمال بالدراسات والابحاث التي قامت بها الجهات المختصة بموجب كتابنا المرقم 13661 المؤرخ في 1967/12/28 لغرض احالتها الى شركة ايتال كونلت الايطالية الاستشارية المتعاقدة معنا لمسح المنطقة الشمالية صناعيا"

(وثائق وزارة الصناعة، العدد 933/14/40، في 27 كانون الاول 1968).

وكانت مشاريع توليد ونقل القدرة الكهربائية من اولويات وزارة الصناعة بسبب حاجة العراق للطاقة الكهربائية (الفلوجي، 1968، ص36-37)، لذلك قررت الوزارة المذكورة زيادة المشاريع والمصانع وتشغيلها فتم الاتفاق على تشغيل التوسعة الثانية لـ(محطة كهرباء جنوبي بغداد) بسعة (67،500) كيلواط وبكلفة ثلاثة ونصف مليون دينار، وعليه اصبحت سعة المحطة

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

(242،000) كيلواط، وقامت الوزارة بتشغيل وحدات (محطة كهرباء الدورة) كافة البالغة سعتها (160،00) كيلواط، وبكلفة قدرها تسعة ملايين دينار، ولم تتوقف الوزارة لهذا الحد بل وقعت عقد أنشاء اول محطة كهرومائية على سدة سامراء بسعة (84،000) كيلواط، وبكلفة قدرها ست ملايين دينار، ووجهت الوزارة الدعوة للاستثماريين العالميين المختصين بمجال توليد الطاقة الكهربائية لإجراء مسح كهربائي عام للعراق من اجل وضع خطة تفصيلية للسنوات (1970-1974) (تقرير سري فعاليات وزارة الصناعة ، 2 تموز 1968 ، ص11).

وبسبب ما قامت به وزارة الصناعة من اصدار قرارات واتخاذ عدد من الاجراءات لتطوير المعامل والشركات الصناعية، فقد شهد عامي 1967 و1968 تحولاً كبيرا في ملامح المشاريع الصناعية، فأخذت بالاتساع والنمو السريع ويمكن الاستدلال بالنتائج التي اظهرها اتحاد الصناعات العراقي خلال العامين المذكورين من عدد المشاريع الصناعية الجديدة واستكمال المشاريع المتلكئة، ومقدار قوة العمل التي استوعبتها هذهِ المشاريع حيث انتسب الى اتحاد الصناعات العراقي حوالي (262) مؤسسة صناعية من شركات ومعامل، وبذلك بلغ اجمالي المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة المرتبطة فيه عام 1968 اكثر من (1500) مشروعاً(تقرير سري فعاليات وزارة الصناعة ، 2 تموز 1968 ، ص28).

المحور الثاني : إسهامات وزارة الصناعة في تطوير الشركات والمصانع في العراق (1968-1967)

أدت وزارة الصناعة دوراً كبيراً في ادارة الشركات والمعامل الصناعية حيث قامت بعدد من الاجراءات لغرض الرقي بعمل وانتاج الشركات والمعامل الصناعية ، فبدأت بمعمل الحرير الصناعي الموجود بسدة الهندية فبعد ان تذمر عدد من المسؤولين فيه من ادارة المعمل قامت وزارة الصناعة بتعيين السيد صبحي ياسين السامرائي(*) مديراً جديداً للشركة العامة لصناعة الحرير الصناعي، نظرا لما يتمتع من كفاءة ومقدرة في ادارة المعمل، بالإضافة الى توفر جميع الشروط القانونية فيه استنادا الى المادة (2) من القانون رقم (156) لسنة 1967 المعدل لقانون المؤسسات العامة رقم (166) لسنة 1965(وثائق وزارة الصناعة، العدد 507/46، في 25 تشرين الثاني 1967)، وبنفس الاسباب قامت وزارة الصناعة بتعيين السيد عمر العيدروسي مديرا عاما للشركة العامة للغزل والنسيج بسبب توفر جميع الشروط القانونية فيه استنادا الى المادة (2) من القانون رقم (156) لسنة 1967 المعدل لقانون المؤسسات العامة رقم (166) لسنة 1965 (وثائق وزارة الصناعة، العدد 625/7، في 28 كانون الاول 1967).

(*)صبحي ياسين السامرائي : ولد في بغداد سنة 1931 ، درس الابتدائية والمتوسطة فيها ، ثم حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة بغداد ، بعدها حصل على شهادة الماجستير في الكيمياء من الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية يوتا ، تعين مدرس عام 1955 وفي عام 1960 استقال وتعين بوظيفة معاون كيمياوي، بعدا شغل منصب وكيل وزارة الصناعة خلال الاعوام(1977–1982)، وفي تموز من عام 1982 اصبح وزير الصناعة والمعادن خلفا لطاهر العاني، وفي عام 1987 عين صبحي ياسين السامرائي مستشارا في رئاسة الجمهورية ، توفي في عمان عام 2013. للمزيد ينظر الى : د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة، المكتب الخاص، تعيين مدير عام للشركة العامة لصناعة الحرير الصناعي، العدد 507/46، في 25 تشرين الثاني 1967.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

لم يتوقف عمل وزارة الصناعة الى هذا الحد بل ارادات حل مشكلة العجز الموجود في الامكانيات المادية لمصلحة القطن الطبي، فأصدرت الوزارة المذكورة في السابع من تشرين الاول 1967 قرار يرمي الى سد العجز الحاصل، فأكدت في احد وثائقها ان مجلس التخطيط الاقتصادي قد خصص مبلغا قدره (250,000) دينار لمصلحة معمل القطن الطبي لغرض سد قيمة المكائن والابنية والارض العائدة للمصرف الزراعي، وعلى ان تقوم وزارة المالية بسد المبلغ المذكور، غير ان الوزارة المذكورة لم تسدد للمصلحة سوى (218,959) دينارا ولا زال بمتها مبلغا قدره (31,041) دينارا، "وبالنظر للمشاكل التي تواجهها المصلحة المذكورة ولانخفاض السيولة النقدية لديها وضعف قابليتها على مواجهة التزاماتها المالية يرجى عرض الموضوع على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة على الطلب من وزارة المالية للإسراع بتسديد المبلغ المذكور الى مصلحة القطن الطبي" (وثائق وزارة الصناعة، العدد 367/25، في 7 تشرين الاول 1967) . اما بخصوص تصريف انتاج المعامل والشركات اصدرت وزارة الصناعة قرارا في الخامس عشر من تشرين الاول 1967 يخص تصريف منتجات مصلحة القطن الطبي، فقد جاء في وثيقتها **"من المعلوم ان الغاية من تأسيس المشاريع الحكومية ضمن القطاع العام هي حماية الاقتصاد الوطني وتشغيل الايدي العامة والاكتفاء الذاتي وتوفير العملات ومن ضمن هذه المشاريع مصلحة القطن الطبي ... نود هذه الوزارة ان توضح بان انتاج المصلحة تطابق المواصفات الفنية المطلوبة وانها ساعية لتحسنه وتطويره وتخفيض اسعاره وان هذا لا يتم ما لم تجد عونا ومساندة من الجهات الحكومية بصورة خاصة ... فتم عرض الموضوع على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة على اصدار قرار يلزم كافة الوزارات ومن ضمنها وزارتي الصحة والدفاع على سد حاجتهم من انتاج المصلحة المذكورة دعما وتشجيعا للصناعة الوطنية"**
(وثائق وزارة الصناعة، العدد 10764/29/42، في 15 تشرين الاول 1967).

عانت الشركة العامة للكبريت والغاز من سوء وسائل النقل فيها وبالأخص قلة وسوء نوعية السيارات، لذلك قدمت وزارة الصناعة في الخامس عشر من تشرين الاول 1967 طلب الى مجلس الوزراء جاء فيه **"اشار الى كتابكم المرقم 8338 والمؤرخ في 1967/10/8 المتضمن موافقة مجلس الوزراء على تخصيص ثلاث سيارات جيدة لمشروع استخلاص الكبريت (الشركة العامة للكبريت والغاز) من وزارة النفط تستخدم لنقل المدير العام والمهندسين الى منطقة العمل تود هذه الوزارة ان تبين بانها قد اطلعت على السيارات العائدة للوزارة وتبين انها غير صالحة ولا تفي بالغرض المطلوب وعليه ارتأينا تخصيص ثلاثة سيارات من سيارات هذه الوزارة المقرر تصفيتها بالبيع ولم يتم بيعها بعد يرجى عرض الموضوع على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة على ذلك"**(وثائق وزارة الصناعة، العدد 10761/9/7، في 15 تشرين الاول 1967). ومن اجل دعم المعامل والشركات الصناعية منحت وزارة الصناعة الاعفاءات الكمركية للمشاريع الصناعية بالنسبة للمواد الاولية والآلات والمكائن وبقية الادوات المختلفة (تقرير وزارة الصناعة، 2 تموز 1968، ص3)، ففي الرابع من شهر اذار 1968 طلبت وزارة الصناعة من مجلس الوزراء اصدار قرار بالزام وزارة المالية بإعفاء مواد اولية لمشروع شركة

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

الرافدين لصناعة المنظفات المؤممة من الرسوم الكمركية التي يحتاجها المشروع المذكور، حيث اعترضت وزارة المالية على الاعفاء في كتابها المرقم 8395/25/40 والمؤرخ في 1967/8/21، فأكدت وزارة الصناعة بعدم قناعتها بهذا الاعتراض وبالنتيجة وافقت وزارة المالية على إعفاء مواد اولية لمشروع شركة الرافدين لصناعة المنظفات المؤممة لكن بشرطين اولهما عرض الموضوع على مجلس الوزراء(وثائق وزارة الصناعة، العدد 2595/25/40، في 4 اذار 1968)، وكذلك اصدرت وزارة الصناعة عدد من القرارات بخصوص منح الاعفاءات من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة وخصصت للكثير من المشاريع الاراضي المناسبة لإقامة الشركات والمعامل عليها مقابل ايجارات زهيدة(تقرير وزارة الصناعة، 2 تموز 1968، ص3)، ففي الرابع من شهر كانون الثاني 1968 اصدرت وزارة الصناعة قرار يصب في رفع نسبة الانتاج في معمل السكر في الموصل حيث وجهت كتاب رسمي الى مجلس الوزراء طلبت فيه الموافقة على اعطائها قطعة ارض ذات الرقم 27 من المقاطعة 68 غابة عمر لجعلها مزرعة نموذجية لزراعة البنجر لان مصلحة صنع السكر في الموصل تحتاج الى هذه الارض لزراعتها بالطرق الحديثة، واكدت وزارة الصناعة في وثيقتها انها ترمي الى استخدام الساكنين في الارض المذكورة للاستفادة منهم (وثائق وزارة الصناعة، العدد 363/4/42، في 14 كانون الثاني 1968). لم تنسَ وزارة الصناعة موضوع اجور العمال فقد اصدرت قرارا بزيادة اجورهم بعد عرض الموضوع على مجلس الوزراء ؛ ففي الثامن عشر من اذار 1968 طلبت وزارة الصناعة مجلس الوزراء بإحدى وثائقها زيادة اجور العمال جاء فيه **"اشارة الى كتاب وزارة المواصلات المرقم م/124 والمؤرخ في 1968/1/22 الذي اوضحت فيه ان الظروف المعاشية الحالية وما يقاسيه العمال بسببها من ضنك في العيش والضيق في سد احتياجاتهم الضرورية مما يستوجب اعادة النظر في نسب الزيادة السنوية المقررة لهم بحيث تناسب ما يبذلونه من جهد وذلك بان تكون الزيادة بنسبة لا تقل عن (50) فلسا يوميا ... يرجى عرض الموضوع على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة على تشكيل اللجنة المذكورة للغاية انفة الذكر واعلامنا"** (وثائق وزارة الصناعة، العدد 2996/13/6، في 18 اذار 1968).

وبعد ان استعرضنا القرارات التي اصدرتها وزارة الصناعة وما تلاها من اجراءات اكسبت الشركات والمعامل الصناعية مواقع جديدة، فاتسع نطاقة بشكل كبير فأخذت بزيادة انتاجها وتصريفه وفق قرارات وزارة الصناعة وبموافقة مجلس الوزراء، بالإضافة الى الاعفاءات الكمركية وتوفير الاراضي المناسبة للمشاريع الصناعية، وبذلك اصبحت الشركات والمعامل الصناعية تتحمل جزء من عبء التنمية الاقتصادية عند وضع خطط التنمية.

الخاتمة :

بعد البحث والكتابة في موضوع دور وزارة الصناعة في تطوير الشركات والمعامل الصناعية خلال الفترة (1967-1968) دراسة تاريخية وثائقية يمكن ملاحظة أمور عديدة أبرزها :

1- بعد اطلاع الباحث على وثائق وزارة الصناعة خلال عامي (1967-1968) تمكن من تحديد الخطوط العامة لسياسة وزارة الصناعة العراقية في ادارة وتطوير المشاريع الصناعية سواء كانت شركات او معامل.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

2- بينت الوثائق مدى اصرار وزارة الصناعة على النهوض بالواقع الصناعي في العراق من خلال القرارات والمخاطبات لتأسيس الشركات والمعامل ابرزها إنشاء مشاريع الصناعات البتروكيميائية والصودا الكاوية ومعمل صنع النضائد، وكذلك الجهود المبذولة لتأسيس مصانع في لوائي السليمانية واربيل، فضلا عن مشاريع توليد ونقل القدرة الكهربائية التي هي من اولويات الوزارة بسبب حاجة العراق للطاقة الكهربائية.

3- وضحت وثائق وزارة الصناعة مدى اهتمام وتركيز الوزارة بخصوص المعامل المتلكئة فقد بذلت الوزارة اقصى جهودها لإكمال تلك المعامل ففي الثامن عشر من ايلول 1967 اصدرت قرارا بالبدء بالمرحلة الثانية لمعمل الزجاج في الرمادي الذي توقف لعدة اشهر.

4- نقلت وثائق وزارة الصناعة الاجراءات التي قامت بها الوزارة من اجل رفع مستوى عمل الشركات والمعامل فقد منحت وزارة الصناعة الاعفاءات الكمركية للمشاريع الصناعية بالنسبة للمواد الاولية والآلات والمكائن وبقية الادوات المختلفة، واصدرت الوزارة عددا من القرارات بخصوص منح الاعفاءات من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة وخصصت للكثير من المشاريع الاراضي المناسبة لإقامة الشركات والمعامل عليها مقابل ايجارات زهيدة، ولم تبالغ الوثائق في نقل تلك الاجراءات، حيث نقلتها بشكل حيادي.

5- في ضوء ما تم إظهاره في وثائق وزارة الصناعة من موضوعات خلال عامي (1967-1968) يرى الباحث ان وثائق وزارة الصناعة قامت بتغطية دور الوزارة في دعم وتطوير الشركات والمعامل الصناعية بشكل مفصل مع لمس الحيادية والموضوعية في العرض لهذا الدور.

قائمـــة المصـــادر:

أولاً: الوثائق :

1- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة، المكتب الخاص ، مشاريع الصناعات البتروكيميائية والصودا الكاوية ، العدد 11048/19/6، في 21 ايلول 1967 .
2- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، المكتب الخاص ، معمل استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي ، العدد س/247/30، في 2 اب 1967 .
3- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، الوحدة الاقتصادية ، انشاء معمل صنع النضائد، العدد س/420/9، في 1 تشرين الثاني 1967 .
4- د.ك. و ، ديوان مجلس الوزراء ، وزارة البلديات والاشغال ، اناطة انشاء معمل صنع النضائد بمصلحة نقل الركاب العامة ، العدد 9707، في 16 تشرين الثاني 1967 .
5- د.ك. و ، ديوان مجلس الوزراء ، وزارة الصناعة ، مناقصة مشروع النسيج الصوفي في الناصرية ، العدد 9537، في 13 تشرين الثاني 1967 .
6- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، الشركة العامة للدواجن، العدد س/471، في 16 كانون الاول 1967 .
7- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، المكتب الخاص ، الشركة العامة للدواجن، العدد 571/33، في 18 كانون الاول 1967 .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

8- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، وحدة الحقوق، لائحة نظام الحاق مشروع الكبريت والغاز في كركوك بالمؤسسة العامة للصناعة، العدد 11943/12/6، في 12 تشرين الثاني 1967 .
9- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، وحدة الحقوق، لائحة نظام الحاق مشروع صناعة الادوية في سامراء بالمؤسسة العامة للصناعة، العدد 11943/12/6، في 12 تشرين الثاني 1967 .
10- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، الادارة، الاعلان عن المرحلة الثانية لمعمل الزجاج في الرمادي، العدد 9907/9/42، في 18 ايلول 1967.
11- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، الوحدة الاقتصادية، اعتراض معمل شركة الفرات التجارية، العدد 7992/26/40، في 12 اب 1967.
12- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، البحوث والمتابعة، تأسيس مصانع في لوائي السليمانية واربيل، العدد 933/14/40، في 27 كانون الاول 1968.
13- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، المكتب الخاص ، تعيين مدير عام للشركة العامة لصناعة الحرير الصناعي، العدد 507/46، في 25 تشرين الثاني 1967.
14- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، المكتب الخاص ، تعيين مدير عام للشركة العامة للغزل والنسيج، العدد 625/7، في 28 كانون الاول 1967.
15- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، المكتب الخاص ، عجز في الامكانيات المادية لمصلحة القطن الطبي، العدد 367/25، في 7 تشرين الاول 1967.
16- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، الادارة ، تصريف منتجات مصلحة القطن الطبي، العدد 10764/29/42، في 15 تشرين الاول 1967.
17- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، الادارة ، تخصيص سيارات الى الشركة العامة للكبريت والغاز، العدد 10761/9/7، في 15 تشرين الاول 1967.
18- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، الشؤون الاقتصادية ، اعفاء مواد اولية لمشروع شركة الرافدين لصناعة المنظفات المؤممة، العدد 2595/25/40، في 4 اذار 1968.
19- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، مديرية الحقوق ، غابة عمر لأغراض معمل السكر في الموصل ، العدد 363/4/42، في 14 كانون الثاني 1968.
20- د.ك. و ، وزارة الصناعة ، مديرية الديوان العامة ، الشؤون الذاتية ، زيادة اجور العمال، العدد 2996/13/6، في 18 اذار 1968.
21- كتاب مديرية الديوان العامة ، تقرير سري فعاليات وزارة الصناعة ، المرقم س / 8 / 492، والمؤرخ في 2 تموز 1968 ، وزارة الصناعة .

ثانياً: الكتب العربية والمعربة:

1- خضير عباس حمزة، تطور الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
2- رؤوف الفلوجي، الصناعة في ضلال ثورة تموز 1968 ، مطبعة مديرية الديوان العامة ، بغداد، 1968.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

3- صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق: القطاع الخاص، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1968.
4- صباح كجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق – اساليبه ، تطبيقاته ، واجهزته ، الجزء الاول للفترة 1921-1980، دار بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.
5- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العرقية، ج10، بغداد، 1988.
6- عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن العشرين، دار الثقافة للنشر، بغداد، 1985.
7- علي حافظ، تطور الصناعة في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1978.
8- كاثلين لانكلي ، تصنيع العراق ، ترجمة : محمد الطائي وخطاب العالي ، مكتبة دار المثنى ، بغداد ، 1963.
9- محمد سلمان حسن، التنمية الاقتصادية في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1965.
10- محمود محمد الحبيب ، اقتصاديات العراق - دراسة تحليلية ، ط1 ، دار الطباعة الحديثة ، البصرة ، 1969.

ثالثاً : الجرائد :

1- جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد 3813 ، 28 حزيران 1956.

رابعا : المصادر الاجنبية :

1-G. G. White, Industrial Development Study for Iraq, London, 1958.

المصادر باللغة الانكليزية :

First: Documents

1-D.K.W., Ministry of Industry, General Directorate, Private Office, Petrochemical and Caustic Soda Industries Projects, No. 6/19/11048, dated September 21, 1967

2-D.K.W., Ministry of Industry, General Directorate, Private Office, Natural Gas Sulfur Extraction Plant, No. S/30/247, dated August 2, 1967

3-D.K.W., Ministry of Industry, General Directorate, Economic Unit, Establishment of Battery Manufacturing Plant, No. S/9/420, dated November 1, 1967

4-D.K.W., Cabinet Office, Ministry of Municipalities and Public Works, Assigning the Establishment of the Battery Manufacturing Plant to the Public Passenger Transport Authority, No. 9707, dated November 16, 1967

5-D.K.W. 1. Cabinet Office, Ministry of Industry, Tender for the Nasiriyah Wool Textile Project, No. 9537, November 13, 1967

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

6-Ministry of Industry, General Directorate, General Poultry Company, No. S/471, December 16, 1967
7-Ministry of Industry, General Directorate, Private Office, General Poultry Company, No. 33/571, December 18, 1967
8-Ministry of Industry, General Directorate, Rights Unit, Regulations for the Attachment of the Sulfur and Gas Project in Kirkuk to the General Establishment for Industry, No. 6/12/11943, November 12, 1967
9-Ministry of Industry, General Directorate, Rights Unit, Regulations for the affiliation of the Samarra Pharmaceutical Manufacturing Project to the General Establishment for Industry, No. 6/12/11943, dated November 12, 1967
10-Ministry of Industry, General Directorate, Administration, Announcement of the Second Phase of the Glass Factory in Ramadi, No. 42/9/9907, dated September 18, 1967
11-Ministry of Industry, General Directorate, Economic Unit, Objection to the Euphrates Trading Company Factory, No. 40/26/7992, dated August 12, 1967
12-Ministry of Industry, General Directorate, Research and Follow-up, Establishment of Factories in the Sulaymaniyah and Erbil Governorates, No. 40/14/933, dated December 27, 1968
13-Ministry of Industry, General Directorate, Private Office, Appointment of a Director General for the General Company for Artificial Silk Production, No. 46/507, dated November 25, 1967
14-Ministry of Industry, General Directorate, Private Office, Appointment of a Director General for the General Company for Spinning and Weaving, No. 7/625, dated December 28, 1967
15-Ministry of Industry, General Directorate, Private Office, Deficiency in the Material Resources of the Medical Cotton Department, No. 25/367, dated October 7, 1967
16-Ministry of Industry, General Directorate, Administration, Disposal of Products of the Medical Cotton Department, No. 42/29/10764, dated October 15, 1967

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

17-Ministry of Industry, General Directorate, Administration, Allocation of vehicles to the General Company for Sulfur and Gas, No. 7/9/10761, dated October 15, 1967
18-Ministry of Industry, General Directorate, Economic Affairs, Exemption of raw materials for the nationalized Rafidain Detergent Manufacturing Company project, No. 40/25/2595, dated March 4, 1968
19-Ministry of Industry, General Directorate, Rights Directorate, Omar Forest for the purposes of the Mosul Sugar Factory, No. 42/4/363, dated January 14, 1968
20-Ministry of Industry, General Directorate, Rights Directorate and, Ministry of Industry, General Directorate of the Diwan, Personnel Affairs, Wage Increase for Workers, No. 6/13/2996, dated March 18, 1968
21-General Directorate of the Diwan's Confidential Report on the Activities of the Ministry of Industry, No. S/8/492, dated July 2, 1968, Ministry of Industry

Second: Arabic and Translated Books

1- Khudair Abbas Hamza, The Development of the Iraqi Economy, .House of Wisdom, Baghdad, 2002
2-Raouf Al-Fallouji, Industry in the Shadow of the July 1968 Revolution, General Directorate of the Diwan Press, Baghdad, 1968
3-Sabah al-Durra, Industrial Development in Iraq: The Private Sector, Dar al-Hurriya Printing House, Baghdad, 1968
4-Sabah Kajaji, Industrial Planning in Iraq – Its Methods, Applications, and Equipment, Part One for the Period 1921-1980, Dar Bayt al-Hikma, Baghdad, 2002
5-Abdul-Razzaq al-Hassani, History of Iraqi Ministries, Vol. 10, Baghdad, 1988
6- Abdul Aziz al-Douri, The Economic History of Iraq in the Twentieth Century, Dar al-Thaqafa Publishing House, Baghdad, 1985
7-Ali Hafez, The Development of Industry in Iraq, Dar al-Rashid Publishing House, Baghdad, 1978
8-Kathleen Lankley, Industrialization of Iraq, translated by Muhammad al-Ta'i and Khattab al-Ali, Dar al-Muthanna Library, Baghdad, 1963

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026,pp.670-685

9-Muhammad Salman Hassan, Economic Development in Iraq, Al-Irshad Press, Baghdad, 1965
10-Mahmoud Muhammad al-Habib, The Economics of Iraq - An Analytical Study, 1st ed., Modern Printing House, Basra, 1969

Third: Newspapers

1-Al-Waqai' al-Iraqiya Gazette, Baghdad, Issue 3813, June 28, 1956

Fourth: Foreign Sources

1-G. G. White, Industrial Development Study for Iraq, London, 1958

The Role Of The Iraqi Ministry Of Industry In Developing Industrial Plants During The Period (1967-1968): A Historical And Documentary Study

Hussein Mahmoud Khasaf
University of Baghdad / College of Education for Girls
hussein.m@cis.uobaghdad.edu.iq
07713986914

Abstract :

This research examines the role of the Iraqi Ministry of Industry in developing industrial plants during the period 1967–1968. This period witnessed increased state interest in strengthening the industrial sector as a cornerstone of economic development. This historical and documentary study relies on available Ministry of Industry documents pertaining to the establishment and development of industrial companies and plants during 1967–1968. These documents have never been published before. Despite studies of the industrial landscape in Iraq, significant aspects of this field of historical research remain unexplored and have not yet received the attention they deserve according to the principles of historical methodology. The documents included in this research are official correspondence and decisions concerning the establishment of some industrial companies and plants, as well as changes in the management of others. The research aims to trace the historical role played by the Ministry of Industry in advancing industrial projects in Iraq, drawing on previously unpublished Ministry of Industry documents and presenting them objectively. Through the analysis and presentation of these Ministry of Industry documents for the years 1967–1968, the Ministry's role in establishing and developing companies and plants can be clearly defined. Industrial.

Keywords: Documents, Ministry of Industry, Companies, Factories, Cabinet.